رويترز: مصر تجري محادثات للحصول على تمويل إماراتي لشراء القمح الكازاخستاني

كشفت وكالة رويترز في تقرير حصري سعي مصر للحصول على تمويل من دولة الإمارات لتأمين صفقة قمح من كازخستان.

ونقلت الوكالة عن وزير التموين المصري يوم الأحد أن مصر تجري محادثات مع بنك أبوظبي التجاري بشأن تسهيل قرض يمول مشتريات القمح من كازاخستان.

ويقول تجار إن هذه الخطوة قد تمنح مصر بديلًا رخيصًا للحبوب من روسيا، التي قدمت حصة متزايدة من القمح المصري منذ العام الماضي لكنها منعت مؤخرًا صفقة شراء أقل من حد أدنى غير رسمي لسعر مشتريات القمح.

وأشارت الوكالة إلى أن مصر هي أكبر مشتر للقمح على مستوى العالم وتحاول خفض فاتورة استيرادها في الوقت الذي تكافح فيه نقص العملة الأجنبية الذي جعلها تؤجل مدفوعات القمح.

وقال مصدر مطلع على المحادثات إن المحادثات بشأن صفقة القرض للمشتريات من كازاخستان لا تزال في مراحلها الأولى، ذلك أن مفاوضات تجري بشأن سعر وكميات القمح وكذلك قيمة القرض.

قال التجار إنهم علموا بالصفقة المحتملة خلال مناقصة قمح يوم الأربعاء من هيئة السلع التموينية الحكومية.

لكنهم شككوا أيضًا في الصفقة المحتملة، قائلين إن شحن القمح من كازاخستان سيكون تحديًا لوجستيًا، ويتطلب عمليات تسليم برية عبر دول أخرى.

ولم ترد الهيئة العامة للسلع التموينية على طلب للتعليق.

وتلفت الوكالة إلى أن الحد الأدنى غير الرسمي للأسعار أثبت أنه عائق لكل من الهيئة الحكومية وموردي القمح الروس الذين رفعوا مبيعات الحبوب

الروسية الرخيصة نسبيًا إلى مصر منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا في أوائل العام الماضي.

ولم تؤكد الحكومة الروسية رسميًا الحد الأدنى للسعر، الذي يعتبره التجار خطوة لإبطاء صادراتها الضخمة من القمح ومنع الإمدادات المحلية التي ترفع أسعار الخبز.

قال متعاملون لرويترز إن وزارة الزراعة الروسية منعت مؤخرا البيع الخاص لـ 480 ألف طن من القمح الروسي لمصر، على ما يبدو لأنه بيع بأقل من الحد الأدنى للأسعار.

وأضافوا أنه سيجري الآن توريد القمح من أصول أخرى، مثل فرنسا وبلغاريا.

قالت وزارة المالية المصرية إن تكلفة الدعم على المواد الغذائية، ومعظمها من الخبز، من المتوقع أن ترتفع 41.9% إلى 127.7 مليار جنيه مصري (4.14 مليار دولار) في السنة المالية الحالية التي تنتهي في يونيو 2024.

كازاخستان هي بالفعل مصدر معتمد لاستيراد القمح لمصر، لكن المشتريات من الدولة الواقعة في آسيا الوسطى نادرة.

وقعت الحكومة المصرية مؤخرًا اتفاقية قرض بقيمة 500 مليون دولار مع مكتب أبوظبي للصادرات لشراء القمح المستورد من شركة الظاهرة الزراعية ومقرها الإمارات.